- العراق يدعو شركات النفط للفوز بالمناقصات.
- المصافي العراقية تسد 60% من الطلب المحلي على الوقود.
- مخربون يضرمون النار بصهاريج الوقود.
- وزارة النفط تهدد بإجراءات رادعة ومحاسبة المتلاعبين بالوقود .

وزارة النفط
MINISTRY OF OIL

وزارة النفط ..

أزمة الوقود ستزول وسوف ينساها الشعب

خطة لتطوير توزيع المنتجات النفطية.

ازمة الوقود في العراق مفتعلة.

ازمة الوقود التي سيطرت على اهتمام ومشاغل المواطنين طوال الاشهر الماضية.. ما هي اسبابها.. ما الحلول التي اتخذتها دوائر وزارة النفط لتفاديها.. ما هي مشكلات العمل التي تعرقل جهود الوزارة وملاكها لوضع الحلول.. كيف تحركت الوزارة للتعاون مع دول الجوار لتأمين ما يسد النقص في حاجة المواطنين الى الوقود.. كيف تصرفت الوزارة بالموارد المتاحة وفي ظروف عصيبة، توزعت فيها الجهود بين منشآت نفطية قديمة وغير قادرة على تأمين حاجة السوق المحلية، وبين مواجهة اعمال تخريبية ارادت تعميق الازمة واستثارة الراي العام الشعبي، وبين الحاجات الحقيقية اليومية للمواطنين وهم يواجهون شتاء بارداً؟

في هذا التحقيق سنطالع رأي السيد وزير النفط د. ابراهيم بحر العلوم وآراء مختصين ومواطنين.. وهم يتحدثون عن ازمة الوقود بين اسبابها وسبل الخروج منها.

تحدد وزارة النفط المناطق الاكثر تعرضاً لمشكلات الشحة في الوقود، وتتركز في بغداد ومحافظات الفرات الاوسط، وتكون المشكلة بنسب اقل في المحافظات الاخرى اذا استثنينا محافظات كردستان التي كانت اصلاً تعاني شحة في المنتجات النفطية.

اعداد وتحقيق : محسن ثامر الموسوي

النفط تشكل غرفة عمليات بمساعدة التحالف في محاولة للتقليل من تفاقم ازمة الوقود.

كميات لاتصل الى المستهلك

في حديث مع السيد وزير النفط جرى التركيز على مدينة بغداد كنموذج يعبر عن شد انشكال الازمة، يقول د. بحر العلوم: تصل احتياجات مدينة بغداد من مادة البنزين الى ما يقارب ستة ملايين لتر يومياً.. وخلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول تركزت الجهود لتأمين ضخ بمعدل 4-5 مليون لتر يومياً من البنزين الى محطات تعبئة الوقود المنتشرة في المدينة والشحة في هذه الحالة من الضخ والحاجة الفعلية لا تتعدى نسبة 20%.

ونعتقد بأن هذه النسبة لا تشكل ازمة حقيقية ومؤثرة، بهذا الشكل الذي رايناه. فالأزمة تبلغ في تقديرنا حين يكون معدل الشحة بين 40-50%.

وهذا يعني في ما يعنيه ان هناك احتمالاً واحداً في الازمة، احتمالاً رئيساً يؤكد ان الكميات التي تضخ من البنزين لا تصل بصورة كاملة الى المستهلك، وبما يعني ان هناك تلاعباً من قبل محطات تعبئة الوقود في إيصال المنتوج الذي يجري ضخه للمواطنين. وهذا ما يحصل فعلاً.

ويضيف السيد الوزير قائلاً: ان الصافي تستطيع الان ان تؤمن 11 مليون لتر من البنزين والكيروسين (النفط الابيض) وذلك في حالة تغطية الصافي بالوقود وعدم وجود عمليات تخريب، اضافة الى تأمين التيار الكهربائي وعدم انقطاعه. مشيراً الى ان هناك تقدماً ملموساً في مجال الانتاج في القطاع النفطي في مواجهة التلكؤ في جوانب اخرى، ومعرباً عن امله في تفهم الجميع ذلك، وفي تحكيم منطق العقل والمقارنة والانتباه الى جدية الجهود التي تمكنت من تصدير 1,700,000 برميل يومياً، معتقداً وبقناعة تامة ان مثل هذه الازمة ستزول في النهاية وسوف ينساها الشعب، برغم كل محاولات المتربصين الذين يسعون الى خلق واستحداث هذه الازمات لهذا الشعب، بهدف زعزعة استقرار البلد وامنه.

تخريب وتهريب

ومن جانب آخر، فحى اساتذة وباحثون ومواطنون بالانامة ايضاً على اصحاب محطات تعبئة الوقود وساحات بيع الغاز في تسببهم بأزمات الوقود الخانقة التي يعيشها العراقيون، والتي انعكست على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهم.

واكدوا على ان هؤلاء يبيعون الحصص المقررة لهم والتي تنقل اليهم بواسطة الصهاريج لحكومية والاهلية، خارج المحطات والساحات بغية تحقيق ارباح كبيرة وغير مشروعة مما يسبب ذلك الازمات المفتعلة.

يقول د. طاهر البكاء رئيس لجامعة المستنصرية: ان التقارير والمؤشرات البحثية لتفاقم هذه الازمات التي بلغت ذروتها بالوصول الى نسبة 40% في الشحة تعود الى الزيادة غير الطبيعية في عدد السيارات الحديثة والجديدة الداخلة الى البلد، وخاصة بعد 9/4. حيث بلغت اعداد السيارات الداخلة اكثر من 300 الف سيارة (منفيست) حسب آخر احصائية لدوائر التسجيل في الدور العامة، فضلاً عن شمول منطقة كردستان ومناطق اخرى بتوزيع المشتقات النفطية، بعدما كان النظام السابق قد حرمها من هذه الحصة.

كما اشار د. البكاء الى وجود عاملين آخرين مهمين في إحداث الازمة وهما التخريب والتهريب، فأعمال التخريب التي طالت خطوط انابيب نقل وضخ للمنتجات النفطية والتي استهدفت ايضاً الشاحنات، تركت تأثيرها القوي في الازمة، وهو الشيء نفسه الذي تفعله عمليات التهريب المستمرة التي تسرب المشتقات النفطية الى خارج الحدود لبيعها في الاسواق السوداء.

صبيان الجلكانات

فيما رجح د. عبد اللطيف الملياح مدير البحوث والدراسات للوطن العربي في الجامعة المستنصرية بأن يكون للمواطن دور مؤثر في ارادة هذه الازمة المفتعلة، اذ يقوم الكثيرون بتخزين المنتجات النفطية وبيعها ثانية في السوق السوداء وقريباً من المحطات نفسها او في شوارع فرعية وزقاق، حتى بات منتظراً ألوفاً ان يقف صبيان حاملين عبواتهم البلاستيكية (الجلكانات) لبيعها بأسعار باهظة، تفوق الاسعار الحكومية المقررة بعشرة اضعاف. وهذه العملية غالباً ما تكون بالتعاون مع اصحاب محطات تعبئة الوقود، مشيراً الى ضرورة التركيز على عوامل اخرى لهذه الازمة، وهي عوامل مؤثرة ومنها ضعف الانتاج وقلته في ما يخص المنتجات النفطية في الصافي العراقية التي يعود انشاؤها الى عام 1955 فهي مصاف قديمة وانابيب النقل فيها غالباً ما تكون متهرئة وتالفة. ولكن الشخصية الاعلامية والمستشار الاعلامي لوزارة النفط السيد عاصم جهاد يرى جملة من العوامل والاسباب التي تسهم وتساعد في انتعاش الازمة المفتعلة، ومنها وجود العناصر الادارية الفاسدة وتراكم تركات النظام السابق وقلة انتاج الوقود، كذلك عدم وجود مستودعات خزن نظامية وكافية في بغداد والمحافظات. اذ لايمكن خزن الوقود في التيسر الان لأكثر من يوم واحد، اضافة الى استمرارية انقطاع التيار الكهربائي، وانعدام السيطرة على ناقلي هذه الشتقات من الصافي الى المحطات. عبواتهم البلاستيكية (الجلكانات) لبيعها بأسعار باهظة، تفوق الاسعار لحكومية المقررة بعشرة اضعاف. وهذه العملية غالباً ما تكون بالتعاون مع اصحاب محطات تعبئة الوقود، مشيراً الى ضرورة التركيز على عوامل اخرى لهذه الازمة، وهي عوامل مؤثرة ومنها ضعف الانتاج وقلته في مايخص المنتجات النفطية في الصافي العراقية التي يعود انشاؤها الى عام 1955 فهي مصاف قديمة وانابيب النقل فيها غالباً ما تكون متهرئة وتالفة. ولكن الشخصية الاعلامية والمستشار الاعلامي لوزارة النفط السيد عاصم جهاد يرى جملة من العوامل والاسباب التي تسهم وتساعد في انتعاش الازمة المفتعلة، ومنها وجود العناصر الادارية الفاسدة وتراكم تركات النظام السابق وقلة انتاج الوقود، كذلك عدم وجود مستودعات خزن نظامية وكافية في بغداد والمحافظات. اذ لايمكن خزن الوقود في التيسر الان لأكثر من يوم واحد، اضافة الى استمرارية انقطاع التيار الكهربائي، وانعدام السيطرة على ناقلي هذه الشتقات من الصافي الى المحطات. عبواتهم البلاستيكية (الجلكانات) لبيعها بأسعار باهظة، تفوق الاسعار لحكومية المقررة بعشرة اضعاف. وهذه العملية غالباً ما تكون بالتعاون مع اصحاب محطات تعبئة الوقود، مشيراً الى ضرورة التركيز على عوامل اخرى لهذه الازمة، وهي عوامل مؤثرة ومنها ضعف الانتاج وقلته في مايخص المنتجات النفطية في الصافي العراقية التي يعود انشاؤها الى عام 1955 فهي مصاف قديمة وانابيب النقل فيها غالباً ما تكون

وحين توجهنا الى اصحاب المحطات فإنهم اشاروا الى ان حصتهم اليومية من المنتوجات النفطية قد انخفضت بنسبة كبيرة مما يؤدي الى تدني نسب التوزيع في محطاتهم.

يقول السيد (ابو عدي) وهو صاحب محطة لربيع الاهلية في منطقة سبع ابكار، ان هناك ثلاثة اصناف من محطات تعبئة الوقود.

الصنف الاول حكومي والثاني مشيد والثالث مؤجر، ومحطتنا من الصنف الثاني، حيث صرفنا لإعداد وبناء وتهيئة المحطة مبالغ طائلة لا يستهان بها، وضمن عقود مبرمة مسبقاً مع شركة المنتجات النفطية، ويفترض ان تسري علينا نفس ضوابط المحطات الحكومية، لكن، وللأسف فإن اهتمام الشركة بالتجهيز انصب على المحطات الحكومية حصراً، ومن دون الاكتراث بحقوقنا. ويرى السيد ابو عدي ان هناك سوء عدالة في التوزيع بين المحطات، فالمؤجرة منها تحصل على جميع المنتوجات، وبعلرق ملتوية باتت معروفة ومطالب بضرورة الغاء حالات القطع وتسهيل قبول الصك العادي، كما كان معمولاً به سابقاً.

ويرى السيد وصفي مدير محطة الصمود في بوب الشام، قرب سيطرة الرشدية ضرورة عقد ندوة موسعة تجمع كل الجهات المعنية في ايصال المنتجات النفطية الى المواطن، وفي مقدمة الحاضرين اصحاب المحطات المتهمون بموضوع ازمة الوقود المفتعلة، ويناشد السيد الوزير النفط العمل من اجل تحقيق هذه الندوة.. ويؤكد السيد وصفي ان المحطات الحكومية مؤجرة للموظفين، وان من اسباب الازمة لجوء بعض اصحاب المحطات المؤجرة الى طرق (مختصرة) لتحقيق الارباح الفاحشة من خلال قيامهم ببيع حصصهم المقررة خارج المحطات من اجل جني الارباح، حيث ان الارباح الاعتيادية لاتسد مصاريف المحطة وموظفيها، اذا ما اشتغلت وعملت في الشكل السليم، وبصورة شرعية، ويأخذ مثالاً حصة المحطة من الدهن وهي (13000) لتر شهرياً، ومعدل ربح كل لتر هو الفا دينار، اي ان ناتج الربح الكلي من الدهن هو 26000 الف دينار. وبنفس الشكل يكون صافي ارباح البنزين يومياً 10850 ديناراً. ويطالب الجهات المختصة في الوزارة باعادة النظر واتخاذ اجراءات تؤدي الى دعم اسعار المنتوجات من قبل الوزارة من دون ان ينعكس هذا على المواطن. وبهذا يرى السيد وصفي بأننا نكون قد ضمنا انسيابية المشتقات داخل البلد دون تهريبها الى الخارج، وحتى لا تعود لنا هذه المشتقات بأسعار باهظة ومستوردة من الخارج.

إجراءات الوزارة للحد من ظاهرة الأزمة المفتعلة

وعلى صعيد متصل في هذه الأزمة اتخذت وزارة النفط عدداً من الإجراءات التوزيعية والتنظيمية والاحترازية لضمان وصول الشاحنات إلى مواقعها والاستفادة من ملاكات الوزارة لتأمين وضمان انسيابية المنتوجات من وإلى المستودعات اضافة إلى إجراء عمليات تعليمية استهدفت العناصر الإدارية الفاسدة فضلاً عن إجراء حملة إعلامية كبيرة وموجهة لشرح أبعاد هذه الأزمة.

فقد بين الدكتور ابراهيم بحر العلوم وزير النفط المحاور الرئيسة للتلاقي هذه الأزمات والمتمثلة بمحور زيادة الاستيرادات النفطية من الكيروسين والذي وصلت أول شحنة منه من إيران وتقدر بـ(2) مليون وستعقبها شحنات أخرى اضافة إلى وصول 350 الف طن من الغاز السائل وكذلك وصول أكثر من 500 الف لتر من البنزين يومياً من الأردن وينتظر الكمية أو بقليل من سوريا إضافة إلى بعض الغاز السائل والكيروسين.

مشيراً إلى المفاوضات مع الكويت لزيادة توريدها من البنزين لمعدل مليون برميل يومياً.

واضاف أن الوزارة شكلت لجنة مركزية مشتركة مع وزارة الداخلية وستعمل الإئتلاف لحماية الطرق الخارجية وضمان وصول المنتوجات النفطية إلى مواقعها المطلوبة وحسب ما متفق عليه من العقود المبرمة مع إيران والأردن والكويت (سوريا وتركيا).

وكذلك يقول السيد الوزير بدأنا بمرحلة ثانية بالاستفادة من الملاكات المحلية وتواجد مفارز الشرطة العراقية قرب المستودعات لمرافقة أي شاحنة أو صهريج يخرج من المستودع لضمان وصول المنتوج إلى المحطات والتأكد من عملية الاستلام والتسليم مبيناً بأننا كرسنا لهذا الإجراء عناصر جديدة وموثوقاً بها وبدأنا في بغداد ومن ثم المحافظات مؤكداً على إجراء عمليات تعليمية تقوم بها الوزارة حالياً لمرافق كثيرة في الشركة العامة للمنتوجات النفطية على مستوى المحطات أو المستودعات أو الدوائر الرسمية أو منافذ البيع والتوزيع في بغداد والمحافظات واستبدال العناصر غير الكفوءة وغير المتعاونة وغير النزيهة بعناصر وطنية جديدة تتحمل مسؤولية تحسين الوضع وتقليل الأزمة.

ولشار بحر العلوم إلى الحملة الإعلامية الشاملة والمركزة التي سيقوم بها مكتب إعلام الوزارة وبمساعدة شاملة الإئتلاف للتوعية قطاعات الشعب بأبعاد الأزمة وكيفية معالجتها.

واضاف بأن الوزارة تحاول التركيز على ضمان دخول وخروج المنتوجات النفطية من وإلى المستودعات الرئيسة التي تغطي احتياجات بغداد منها مستودع الكرخ والرصافة والشاهدة والعليفية.

يذكر ان هيئة عليا مشرفة أعدت لإدارة الأزمات تحاول دراسة قضايا المستودعات والطرق وحماية إنسيابية المنتوج.

دور المجالس البلدية

اثنى الدكتور إبراهيم بحر العلوم على دور مجالس البلديات في مشاركتهم ومساعدتهم للشركة العامة للمنتوجات النفطية وضمان إيصال المشتقات والغاز للمواطنين. مؤكداً على سعي الوزارة بالتعاون التام مع المجالس، وهناك خطة تدرس حالياً حول توزيع النفط الأبيض مباشرة من خلال السيارات الحكومية على المواطن.

يشار إلى أن العراق يستورد كميات من النفط الأبيض تصل إلى 18 مليون لتر يومياً قابل للزيادة لسد احتياجات المواطنين.

واشار وزير النفط إلى إعادة تأهيل معمل مجمع غاز الجنوب من قبل ملاكات هيئة نفط الجنوب الهندسية الذي بدأ الإنتاج به خلال الأيام القليلة الماضية وبطاقة إنتاجية بمعدل (500-1000) طن يومياً. ولذي توقف عن العمل بعد الأحداث تماماً.

مادة النفثة لتعظيم إنتاج البنزين

وكشف وزير النفط عن خطة لمدة لتعظيم إنتاج البنزين وتقليل الأزمات والمتمثلة في الاستفادة من مادة النفثة ومزجها بمادة (TL) التي تولد البنزين بنوع من الأوكتين الجيد. ولذي سوف يضيخ إلى الأسواق قريباً بغية التخفيف من حجم الاستيرادات والصافي.

وعلى صعيد الاجراءات المستقبلية التي اتخذتها الوزارة للحيلولة دون تفاقم ازمات جديدة اكد الدكتور بحر العلوم وزير النفط بأنه تم تشكيل غرف عمليات مركزية لمتابعة وايجاد لوسائل والحلول الكفيلة لتفادي ومعالجة اي ازمة تنجم مستقبلاً. من خلال توسيع دائرة العلاقات الخارجية التجارية مع دول لجوار ودعوة شركات النفط الدولية لتقديم العروض والفوز بالمناقصات لحفر اكثر من 40 بئرا وبناء ثلاث محطات لفصل الغاز وتحديث مصافي تكرير النفط. مبيناً خطة الوزارة لانشاء ثلاثة مصاف تتوزع على مناطق الوسط والجنوب والشمال والتأكيد على طلب العراق بالتعجيل للاستثمارات الاجنبية في قطاعه النفطي،

لتعزيز عملية اعادة الاعمار بعد الحرب ودعوة كبرى الشركات الاجنبية العاملة في المجال النفطي لزيارة العراق في شباط القبل لحضور مؤتمر تطوير حقول العراق النفطية. اضافة الى تنفيذ الخطة الاستثمارية التي اعدتها الوزارة بزيادة منافذ الشركة في المحطات في ارجاء القطر. وزيادة الحصة الاستيرادية من دول الجوار لتلبية حاجة الاستهلاك المحلي. فضلاً عن الاجراءات الرادعة بحق المهربين والمتجاوزين بالحبس تتراوح بين 3-10 سنوات واحالة المخالفين الى القضاء وكذلك تم تحديد سعر اللتر من البنزين بدينارين مشدداً على سحب اجازات المخالفين للتعليمات من اصحاب المحطات واحالتهم إلى المساءلة القانونية كما تم الاتفاق بين الوزارة والكهرباء على استثناء محطات الوقود في بغداد من القطع المبرمج للتيار الكهربائي للحد من ازمة الوقود المفتعلة.

الفتوى

وضمن حملة وزارة النفط لمعالجة مسائل ازمة الوقود زار الدكتور ابراهيم بحر العلوم وزير النفط مدينة النجف الاشرف والتشرف بلقاءات المرجعيات الدينية. موضحاً لهم حجم المشكلات التي تواجه المواطنين من خلال عمليات التهريب والتخريب التي تمارس يومياً. بدءاً من محطات الوقود ومروراً بالمستودعات ونهاية بالمواطن والحدود.

مطالباً المرجعيات الدينية باخذ دورها الارشادي والديني لقطاعات الشعب في معالجة الازمة.

اكد الوزير بأن هناك توافقاً تاماً في وجهات النظر.

واشار بهذا الصدد الى الفتوى الدينية التي صدرت من سماحة اية الله العظمى المرجع الديني السيد علي السيستاني (دام ظله) والتي تقضي بتحريم عمليات التهريب للمشتقات النفطية عبر الحدود والمواقف داخل البلاد. واعتبار تخزين النفط والمشتقات النفطية والبنزين وبيعها ثانية على المواطنين وباسعار مرتفعة عملية محرمة وغير مشروعة والربح المستحصل منه حرام ولايجوز التعاطي معه (السحت).

كما اشار وزير النفط الى صدور فتاوى مماثلة من سماحة اية الله محمد اسحاق الفياض وسماحة السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظلهم) باعتبار الاعمال التخريبية بجميع اشكالها وانواعها كسرقة اموال الدولة العامة وهي اموال الشعب وتخريب محطات الوقود والكهرباء وزعزعة الاستقرار والامن وابتزاز المواطنين والاضرار بهم كل ذلك محرم شرعاً ويعد من العاصي الاجتماعية وتأكيدهم بان الله تبارك وتعالى لايتجاوز عن مرتكبي هذه الاعمال في الدنيا والاخرة. وان لتجاوز والتعدي على الاحوال العامة والاستئثار محرم شرعاً ومرفوض قانونياً ولاسيما ان الاستمرار بهذه الازمات قد يؤدي الى مضاعفات خطيرة. تنتهي في الاخر الى اضطراب الامور واختلال النظام الذي هو اعظم محرمات الاسلام.

- عودة العراق الى منظمتي اوبك واوابك واستئنافه من نظام الحصص بسبب الحروب والعقوبات الدولية.
- تمكن العراق من بلوغ مستوى الانتاج الذي بدأ يتصاعد الى مستوى الانتاج ما قبل احداث الشهر الرابع من العام المنصرم والبالغ 2.8 مليون برميل يومياً.
- اكثر من 90 عملية هجومية وتفجيرية استهدفت انابيب النفط والغاز وايقاف اكثر من 100 شخص مشتبه بهم بتهريب النفط العراقي.
- ضبط ما يقارب 50 شاحنة محملة بوقود الديزل معدة للتهريب واعتراض اكثر من 47 سفينة محملة بالمنتجات النفطية.